http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2125) السنة الثامنة - الأثنين (9) أيار 2011

انقسام بشأن مشروع التخفيض والأغلبية ترفض

رواتب الرئاسات الثلاث تصمد في البرلمان

□ متابعة/ المدى

تسعى الكتل السياسية للتوصل إلى توافق داخل مجلس النواب للتصويت على مشروع قانون لتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث استجابة للمطالب الداعية الى خفض الهدر في المال العام ومواجهة الترهل الحكومي بعدما تم الكشف عن تشكيل مجموع هذه الرواتب ٢١٪ من مبالغ الموازنة التشغيلية للعام الحالي.

ولغاية الآن تم تسمية ٤٢ وزيراً وثلاثة نواب لرئيس الوزراء واثنين آخرين لرئيس النواب، وبانتظار تسمية نواب آخرين لرئيس الجمهورية، إضافة إلى ٣٢٥ نائبا في مجلس النواب، والعدد الكبير من المدراء العامين، حيث قدرت رواتبهم بأكثر من ١٧ مليار دينار عراقي سنويا.

وكان مجلس النواب قد فشل في الأسبوع الماضي في إجراء تصويت على مقترحات تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بعد انسحاب نواب يمثلون كتلا مختلفة من جلسة التصويت الثلاثاء الماضي.

ويقول النائب عن دولة القانون أحمد العباسي إن"رواتب رئاسات الجمهورية والنواب والوزراء أضعفت ميزانية الدولة"، مشيرا إلى أن"المبالغ المخصصة لهذه الرواتب يمكن معها تنفيذ مشاريع خدمية لصالح المواطنين".

ويضيف العباسي أن"تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث سبق وأن عرض على مجلس الوزراء، وصدر قرار يتضمن تشكيل لجنة تتولى وضع مشروع قانون تحديد رواتب ومخصصات موظفي الدولة من درجة مدير عام فما فوق، والنظر في إمكانية تعديل سلم الرواتب"، لافتا إلى"قيام اللجنة بإعداد مشروع القانون والذي جاء في (١٣) مادة تناولت تحديد رواتب ومخصصات المشار إليهم".

يذكر العباسي أن"القانون حدد تخفيض راتب ومخصصات رؤساء الجمهورية ومجلس النواب والوزراء بنسبة تتجاوز (٥٠)٪، إضافة إلى تخفيض رواتب ومخصصات نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنسبة تتجاوز (٥٠)٪، إلى جانب تخفيض راتب ومخصصات الوزير ومن هو بدرجته وعضو مجلس النواب بنسبة تتجاوز (٤٠)٪، فضلا عن تخفيض الرواتب والمخصصات الشهرية لوكيل الوزارة ومن هو بدرجته ومن يتقاضى راتبه والمستشار وصاحب الدرجة الخاصة والمديرين العامين".

ويعتبر النائب عن دولة القانون"عملية تخفيض الرواتب ستقرب المواطنين من المسؤولين"، موضحاً ان"مجلس النواب أمامه الكثير من الأولويات التي يجب ان يسرع بحسمها".

من جهته يستبعد عضو القائمة العراقية احمد العلواني ان يتم التصويت على مقترح قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث خلال جلسات مجلس النواب المقبلة ويشير العلواني لوكالة انباء كردستان إلى ان"أعضاء مجلس النواب منقسمون بين إجراء التخفيض وهو اتجاه عدد قليل منهم والإبقاء على الرواتب الحالية الأمر الذي يدعمه اغلب الأعضاء"، معتبرا"انسحاب أعضاء يمثلون كتلا مختلفة من الجلسة المسائية يوم الثلاثاء الماضي التي خصصت للتصويت على تخفيض الرواتب مفتعلا".

ويرى العلواني أن"رواتب الرئاسات الثلاث مبالغ فيها وعند التصويت على القانون فان رواتب المسؤولين ستكون متناسبة مع العمل الذي يقدمونه".

من جانب آخر يصف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان ان تخفيض الرواتب بـ"الأمر الايجابي"، لكنه"لن يساعد على حل مشاكل المواطنين".

ويوضح سليمان أن"كتلته مع تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، إلا ان عملية رفع مستوى دخل الفرد العراقي لا ترتبط بعمل تخفيض الرواتب".

ويرى أن"التصويت على مقترح قانون تخفيض رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث والوزراء ووكلائهم وأصحاب الدرجات الخاصة تأتي لتقليص الإنفاق العام على الرواتب والمخصصات والاتجاه نحو الإعمار والبناء وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الرواتب والمخصصات بما ينسجم والمعايير الوظيفية". ويشدد سليمان على"أهمية القضاء على الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة لضمان وصول الخدمة للمواطنين بأشكال مختلفة"، مبينا أن"المواطن العراقي يبحث عن فرصة عمل بالدرجة الأساس وعن الخدمات".

يذكر أن رئيس هيئة النزاهة العامة القاضي رحيم العكيلي كان قد أكد خلال جلسة استضافته في مجلس النواب على أن مصروفات الرئاسات الثلاث بعيدة عن مراقبة هيئة النزاهة بشكل كامل. وكانت الحكومة قد أعلنت في الـ٢٢ من شباط الماضي وعلى لسان وزير الدولة الناطق الرسمي باسمها علي الدباغ بأن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب وإحالته إلى مجلس النواب، وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب كانت قد طلبت من اللجنة المالية في المجلس إعداد ثلاثة مقترحات لمشاريع قوانين تخص تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، حيث قدمت اللجنة المقترحات الثلاثة لكن لم تتم عملية التصويت عليها لغاية الآن.

تخفيض رواتب الرئاسات يصطدم بالصراعات السياسية

نائب يدعو إلى إلغاء تقاعد أعضاء البرلمان

الحلة/ المدى

دعا النائب في البرلمان العراقي عن محافظة بابل عواد محسن العوادي إلى إلغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلس النواب الحاليين فيما طالب باستحداث لجنة مصغرة لتخصيص الأراضي الخاصة بمشاريع الاستثمار في المحافظة.

وقال العوادي انه تبنى مقترحا يقضي بعدم تخصيص رواتب تقاعدية لأعضاء مجلس النواب الحاليين وانه ماض في جمع تواقيع غالبية أعضاء البرلمان للتصويت عليه خلال الجلسات المقبلة مبينا أن المقترح يتضمن صرف مكافأة مالية لأعضاء المجلس بعد انتهاء الدورة الحالية او الافادة من الخبرات الفنية لبعضهم كمستشارين طوعيين فقط.

وبين العوادي أن الهدف من المقترح هو التأسيس لجعل العمل في مجلس النواب طوعيا فقط نافيا ما تردد من أنباء بخصوص مطالبته بعدم تخصيص رواتب تقاعدية لأعضاء المجالس المحلية ومجالس الأقضية والنواحي.

بالعربي الصريح

سينما السجون: العرض مستمر

■ علي عبد السادة

أنا معجب كثيرا بالطريقة السينمائية التي تتم فيها أحداث العراق الأمنية والسياسية، ولن يكون بمقدور احد القول بان صناعة السينما في العراق متدهورة إلى حد بعيد.

منتصف الليل تصل قوة عالية التدريب والمستوى، وتحمل من الاسم ما يرهب أعتى المجرمين: مكافحة الإرهاب، تدخل سجنا محصنا لتنقل احد قياديي القاعدة، بل واليها في بغداد. وبلمح البصر يخطف الوالي، ومعاونوه، سلاح جنود كانوا يرافقون ضابطا من القوة، سيطروا على المكان وخاضوا في غمار مواجهة دامية استغرقت ست ساعات واستخدم فيها حتى الرمانات اليدوية. المشهد الأخير كان داميا بـ ٢٩ قتيلا وجريحا.

هذه اللقطات الهوليودية تتكرر في مواسم عراقية مزدهرة بأحداث الهروب والاقتحام، دون ان يلتفت احد الى ان طريقة الإخراج هي ذاتها تعيد نفسها مع كل كارثة، ودون ان يلتفت أولو الأمر إلى أن المياه تجري من تحت أقدامهم.

المؤسسة الأمنية، وهي تعالج مرض فقدان الرأس، تواجه مندسين ومتورطين ومتلاعبين، وقابضي رشاوى ومهربي سجناء، تواجه جيشا جرارا من قليلي الخبرة وعديمي الفائدة، تواجه رسوخ ثقافة أمنية متخلفة.

هذه المؤسسة التي تتنهد على رأس يركب فيستريح جسد تشكيلاتها، تواجه وقوعها في دائرة الصراعات السياسية وتنازع أطراف العملية السياسية على مواقع النفوذ والسيطرة فيها. المؤسسة الأمنية في العراق لم تستقر منذ ٢٠٠٣ والى اليوم، إلى عقيدة أمنية تنتمي لزمن ديمقراطي وهوية دولة مدنية.

مع احتمالات السقوط في هاوية الفوضى من جديد، لا يمكن الاستمرار بهذه العقلية الأمنية المترهلة. ولن يكون مجديا مواصلة التعامل السياسي الساذج مع حوادث وسقطات مميتة على صعيد قضايا خطيرة تتعلق بالأمن الوطني. الدولة، ومنذ شغب أحداث سجن الأدلة الجنائية، لم تستغن عن قوالب ردود جاهزة، غالبا ما تلفت الانتباه إلى المتورطين دون ان تجتهد في اكتشاف ثغراتها، تنهمك في إعداد خطب وبيانات عن دور البعث والقاعدة والميليشيات دون أن تراجع خططها في إدارة ملفات أمنية حساسة، وإلا من في الدولة يجيب على سؤال بسيط: كيف لجندي عراقي أن يدخل بسلاحه على والي القاعدة في بغداد؟ من علمه هذه الاحتياطات الأمنية العبقرية؟ التعامل السياسي لم يكن أفضل حالا من ذلك الحكومي، يعجب الرأي العام لنواب يمتلكون معلومات خطيرة عن قدرة سجين من القاعدة على إدارة عمليات إرهابية عبر هاتفه النقال، فقبل ساعات من اشتباكات ليلة أمس الأول في سجن الرصافة أفادنا عضو في لجنة الدفاع، وهو القيادي في كتلة الأحرار حاكم الزاملي، بان المدان بتهم الإرهاب مناف الراوي يستخدم الهاتف لإدارة عمليات للقاعدة من داخل زنزانته. إن كان النائب الزاملي قد اخبر السلطات بذلك، ولم تفعل شيئا، وان لم يفعل، ففي الحالتين نحن أمام تساهل غير منطقي مع ملفات عراقية حساسة.

على هذا المنوال المخيف، سيكون بإمكان العراقيين الاستماع إلى عشرات القصص الجديدة عن اشتباكات في سجون بغداد وغيرها، وعن حالات هروب، وسيخرج المسؤولون ليكشفوا المتورطين ومن يقف وراء العمليات. بالإمكان، الان، القول بان العراقيين ليسوا بحاجة الى دور العرض السينمائية، فهي بقدرة قادر تحولت الى شاشات سجون بغداد، وفيها عروض ببلاش.

سجن الرصافة

بغداد تتقصى "شغب الرصافة".. والمالكي يستعجل المحققين

□ بغداد/ هشام الركابي

أمر رئيس الوزراء نوري المالكي بتشكيل لجنة تحقيقية يترأسها ضابط كبير في وزارة الداخلية لكشف ملابسات حادثة سجن الرصافة والإخفاق الأمني الذي أدى إلى استشهاد أربعة ضباط كبار في مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما قتل والي بغداد في تنظيم القاعدة وثمانية من أعضاء التنظيم في المواجهات التي دارت ليلة الأحد على مدى نحو ست ساعات في موقف مديرية مكافحة الإرهاب في الرصافة ببغداد.

وابلغ مصدر امني رفيع المستوى "المدى" أن المالكي وجه القيادات الأمنية خلال اجتماع عقده أمس في مبنى مكتب القائد العام للقوات المسلحة بإنهاء التحقيق في الحادثة خلال فترة وجيزة لمحاسبة المقصرين ومنع تكرار مثل هذه الإخفاقات. وبين أن قوات التدخل السريع قامت بالتدخل على الفور وتمكنت من القضاء على الإرهابيين المسلحين الذين كانوا داخل السجن.

وأشار إلى أن ١١ إرهابيا قتلوا في الحادثة من بينهم حذيفة البطاوي ما يسمى والي بغداد، الذي تم اعتقاله في ٢٧ تشرين الثاني من العام الماضي.

في غضون ذلك قال رئيس الوزراء يجب ان لا نسمح بحصول اي إخفاق او اختراق في الملف الأمني، وأضاف لا بد ان نحافظ على الأمن وبشكل تصاعدي من خلال التشخيص الواقعي والدقيق وعدم الاعتماد على التقييمات الجاهزة وغير الميدانية. وأكد ضرورة ان تتحلى القوات الأمنية بالمهنية العالية والضبط العسكري لان امن العراق يترتب عليه الكثير.

وحث المالكي الأجهزة الأمنية على مواصلة العمل، والتحلي بأقصى حالات اليقظة والحذر لإفشال مخططات الإرهاب. ودعاهم الى تحديد المستلزمات الضرورية التي تمكنهم من تأدية المهام بشكل فعال وصحيح.

وشهدت بغداد، أمس، سيطرة مجموعة مسلحة على مبنى مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية العراقية في منطقة الرصافة واندلعت مواجهة مسلحة أسفرت عن استشهاد أربعة ضباط بينهم مدير مكتب مكافحة الإرهاب في الكرادة العميد مؤيد صالح ووالي بغداد في تنظيم القاعدة المدعو ابو حذيفة البطاوي الذي كان يحتجز في المبنى منذ اعتقاله العام الماضي، وثمانية من عناصر القاعدة.

ردا على الزاملي.. الإصلاح تنفي تمتع الراوي بالامتيازات

البطاوي يسلب سلاح سجانه ويضرب "الرصافة" بقنابل يدوية

□ بغداد/ ايناس طارق

في ذات الوقت الذي كشف فيه النائب حاكم الزاملي في تصريحات لـ"المدى"عن أن والي بغداد مناف الراوي يقود العمليات الإرهابية من داخل سجن الرصافة، نقلت تقارير صحفية مقتل ثمانية من أفراد الشرطة بينهم مدير مكافحة الإرهاب في الكرادة، فضلا عن عدد من الضباط.

كما أسفرت العملية عن مقتل عشرة سجناء ينتمون الى تنظيم القاعدة متهمين بتنفيذ عملية اقتحام كنيسة سيدة النجاة بينهم خليفة الراوي، وحذيفة البطاوي.

وتشير التقارير إلى أن العملية بدأت مساء أمس الأول حينما استدعي البطاوي للتحقيق معه، وما أن أخرجه السجان من الموقف حتى استطاع البطاوي السيطرة عليه وانتزاع سلاحه الشخصي واحتجزه.

بدورهم خرج عدد من المعتقلين من الموقف بعد أن عرفوا بنجاح الوالي في السيطرة على السجان، وساروا باتجاه باحة السجن، وقامت مجموعة منهم بمداهمة مكتب مدير مكافحة إرهاب الرصافة وقتلوه العميد مؤيد الصالح بعد أن أطلقوا عليه رصاصة استقرت في رأسه. بدوره قام البطاوي بقتل الرهينة بعد أن قتل رفاقه عددا من الضباط واحكموا السيطرة على عدد من الأسلحة المختلفة بينها قنابل يدوية بعد اشتباكات مع عدد من العناصر الأمنية.

خمسة من المحتجزين استغلوا حالة الفوضى وحاولوا الفرار من السجن من خلال سرقة سيارة عسكرية إلا أن أمنياتهم بالخروج ذهبت أدراج الريح بعد أن تدخلت قوات التدخل السريع وقتلتهم.

وفي ساعات الفجر الأولى من صباح أمس انتهت العملية بعد أن استمرت لست ساعات اثر وصول قوات مكافحة الإرهاب وقوات التدخل السريع التي فرضت إجراءات مشددة حول المكان جرت خلالها اشتباكات متواصلة.

بدوره نفى مصدر رفيع المستوى في دائرة الإصلاح تمتع والي بغداد مناف الراوي بامتيازات في سجن الرصافة، موضحا انه يعامل أسوة بإقرانه المعتقلين.

داعيا في تصريح خص به "المدى" إلى إبعاد السجون ودوائر الإصلاح عن المساجلات السياسية، مشددا على أن الدائرة تنفذ الأحكام الصادرة من قبل المحاكم المختصة.

يذكر أن النائب حاكم الزاملي أكد في حوار نشرته "المدى" أمس أن والي بغداد مناف الراوي يقوم الان بقيادة العمليات الإرهابية من داخل سجن الرصافة بواسطة الهاتف النقال الذي وفر له فضلا عن لقاءاته بالعناصر الإرهابية سهلة جدا داخل المعتقل بطريقة يومية وتنطوي على تدريبات وتعليمات مستغلا بعض الحراس بتقديم الرُشى لهم.

وكيل وزير العدل لشؤون المعتقلات بوشو ابراهيم أشار إلى انه بالرغم من عدم تعلق الأمر بوزارته كون المعتقل الذي جرت فيه هذه العملية من اختصاص وزارة الداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب، الا انه أبدى استغرابا من كيفية مقدرة العناصر الإرهابية السيطرة على السجن وبهذه الطريقة التي وصفها بالعجيبة.

وأكد إبراهيم في تصريحه لـ "المدى" انه من المفترض عدم إدخال السلاح مع السجان الى داخل المعتقل حتى لا يستطيع المعتقلون السيطرة عليه لاسيما من قبل المحكومين عليهم بجرائم خطرة كما حدث في معتقل الرصافة.

إلى ذلك عزا مصدر رفيع المستوى في وزارة الداخلية تكرار مثل هكذا عمليات الى ضعف الجهاز المشرف على مراكز التوقيف.

وأشار المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن التراخي من قبل العناصر الأمنية وعدم احترامهم لواجباتهم أسهم وبشكل كبير في تكرار مثل هكذا عمليات، موضحا ان عددا من المنتسبين يرمون بأسلحتهم جنبهم او يدخلون بها إلى المساجين الأمر الذي يستغله الموقوفون للسيطرة عليهم.

وقال المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في مؤتمر صحفي مشترك مع كبار مسؤولي وزارة الداخلية"استشهد ستة من مقاتلينا الأبطال وتمكنت قواتنا من قتل احد عشر إرهابيا".

وأضاف ان"الحادثة وقعت داخل الخط الأمني الأول أثناء محاولة الشرطة إجراء تحقيقات مع ما يسمى بوالي بغداد (حذيفة البطاوي) بشان تورطه في عمليات إرهابية"، مؤكدا مقتل البطاوي أثناء الاشتباكات.

وكان مصدر امني رفيع المستوى أكد لوكالة فرانس برس في وقت سابق ان"عشرة متمردين وثمانية من عناصر الشرطة بينهم أربعة ضباط قتلوا خلال محاولة فرار تخللتها اشتباكات وقعت بعد منتصف ليل السبت الأحد".

وأضاف أن بين الضباط القتلى"عميدا يدعى مؤيد الصالح وهو مدير مكافحة الإرهاب في منطقة الكرادة"وسط العاصمة العراقية. وتابع ان"بين المعتقلين المدعو حذيفة البطاوي ومجموعة من المتمردين المتهمين بالوقوف وراء الهجوم ضد كنيسة سيدة النجاة".

ويقع السجن الخاص بقضايا الإرهاب والتابع لوزارة الداخلية في محيط الوزارة، في منطقة قريبة من شارع فلسطين وسط بغداد.

وقتل ٤٤ مصليا معظمهم من النساء والأطفال وكاهنان في الاعتداء على كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك في بغداد الذي وقع خلال قداس في ٣١ تشرين الأول وتبناه فرع تنظيم القاعدة"دولة العراق الإسلامية".

وقال المصدر الأمني إن"العملية التي قادها البطاوي بدأت عند قيام ضابط برتبة ملازم بمحاولة استجوابه حول سلسلة الاغتيالات الأخيرة وإمكانية قيام القاعدة بعمليات انتقامية لمقتل أسامة بن لادن".

وذكر المصدر انه "لدى فتح باب الزنزانة الخاصة بالمجموعة، تمكن البطاوي من الاستيلاء على مسدس الضابط والاحتفاظ به كرهينة، قبل ان يتمكن الآخرون من مغادرة الزنزانة الى باحة السجن".

وأضاف أن"المجموعة تمكنت من الوصول الى مكتب العميد مؤيد الصالح وقتله بإطلاق رصاصة في رأسه، وقتل ضابط آخر برتبة مقدم، فيما أصيب مقدم آخر بجروح"، وقتل الملازم الرهينة وملازم آخر.

حوادث الشغب في السجون تتكرر دون اجراءات لوقفها